وجود العالم بدون الصانع بل المعلول مطلقاً بدون علته وان عمم
التعقل بحيث يشتمل غير المطابق لزم التغاير بين الصفة والموصوف و
الجزء والكل كما ذكره بعينه ولو عرف الغيران بانهما الشيئان اللذان
لا يستلزم عدم احدهما عدم الآخر خروج الكل والجزء والصفة و
الموصوف ولكن يلزم ان يكون الصانع والعالم بل جميع اللوازم و
الملزومات خارجة عن التعريف ويمكن ان يكون المراد الشيخ من التعريف
ذلك فلا يرد عليه الا النقض المذكور ولو قيل هما الشيئان اللذان لا
يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الي الآخر حقيقياً او
تقديرياً اندفع ذلك النقض ولكن يدخل فيه الكل والجزء ولا باس
به لان الغرض عنه الاحتراز عن تعدد القدماء ولا يدخل فيه ذلك للجزء
وما نقل من القول بعدم مغايرة الجزء والكل مخصوص بجعفر بن
الحارث وقد خالف في ذلك جميع المعتزلة وعد ذلك من جهالاته
لا يصلح للتعويل كيف والمعتزلة لا يقولون بعدم المغايرة بين الصفة
والموصوف ولذلك يشنعون على الاشعري فكيف يقولون بعدم
المغايرة بين الكل والجزء والباعث بهم علي ذلك وقال الامام

الرازي

٢٨

الرازي ان هذا الاصطلاح من الشيخ على تخصيص لفظ الغيرين لهذا
المعنى كما خص المعرف لفظ الدابة بذوات القوائم الاربع قلت وانت
خبير بان الغرض وهو نفي لزوم تعدد القدماء ولا يترتب على ذلك
فلا فايدة فيه فلا وجه لا دخاله المسايل الاعتقادية وقال صاحب
الموقف بانها لا هو بحسب المفهوم ولا غيره بحسب الوجود كما في ساير
المحمولات قلت وانت تعلم ان هذا انما يصح في المشتقات مثل
العالم والقادر لا في المبادي والكلام انما هو فيها فان الاشعري
يثبتها والمعتزلة ينفونها ويزعمون انه يلزم من اثباتها تعدد القدماء
والاشعري مجيب عن ذلك بنفي التعدد بناء على انها لا هو ولا غيره
واستدل المعتزلة بانه لو كان للواجب صفات موجودة فاما حادثة
فيلزم قيام الحوادث بذاته وخلوه عنها في الازل واما قديمة
فيلزم تعدد القدماء والنصاري كفرت باثبات ثلثة من القدماء فكيف
ظنك بمن اثبت الاكثر والجواب ان يكون كفر النصاري لاثباتها
قدماء مستقلة بذواتها ولهذا جوزوا انتقال بعضها الى بعض الابدان
وبعضها الى بعض الاجزاء واثبات ذاته وصفاته القديمة ليس

Copyright © King Saud University